

كلمة رئيس الحكومة في اجتماع اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين في الخارج

الرباط، 26 يونيو 2014

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة

يطيب لي في البداية أن أرحب بكم في أشغال اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين في الخارج، في اجتماعها الأول بعد صدور المرسوم المحدث لها بتاريخ 18 نونبر 2013 والمنتظر منها تقوية التنسيق بين مختلف المتدخلين المعنيين بشؤون المغاربة المقيمين في الخارج واقتراح التدابير الكفيلة بتحسين أوضاعنا جميعا لفائدتهم.

جاء إحداث هذه اللجنة تماشيا مع العناية التي ما فتئ جلاله الملك محمد السادس نصره الله يوليها إلى مواطنينا المقيمين في الخارج باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من الشعب المغربي، لهم احتياجاتهم الخاصة ومطالبهم المشروعة التي يتوجب علينا جميعا العمل على الاستجابة لها والسهر على تلبيتها في إطار من الانسجام والتكامل بين مختلف المتدخلين، هذه العناية التي تجلت في العديد من المبادرات وفي كثير من المناسبات، وأكد عليها الخطاب الملكي السامي بتاريخ 20 غشت 2012 الذي رسم فيه جلاله الملك معالم ومرتكزات السياسة العمومية لتدبير شؤون مغاربة العالم.

تستمد سياستنا لفائدة مغاربة العالم فلسفتها وتستوحي توجهها مما هو مسطر في الخطاب الملكي السامي ومما هو مدرج ضمن أولويات برنامجنا الحكومي من التزامات لا بأس بالتذكير بخطوطها العريضة:

- ♦ تعزيز وتحصين الهوية الوطنية في أبعادها الروحية واللغوية والثقافية، خاصة في ظل المخاطر الفكرية التي تهدد الأمن الروحي لشبابنا بالخارج، دون إغفال دعم الجهود الهادفة إلى تحقيق الاندماج الإيجابي في مجتمعات دول الإقامة،

♦ الحفاظ على الحقوق والمصالح الاجتماعية التي تحاول بعض الدول التراجع عنها بداعي الأزمة الاقتصادية، ضدا على الاتفاقيات الثنائية والمواثيق الدولية،

♦ الحرص على التفعيل الكامل لمقتضيات الدستور التي تكفل لمغاربة الخارج المشاركة على أوسع نطاق ممكن في بناء مغرب المستقبل والحضور الفاعل في الهيئات والمؤسسات الدستورية،

♦ تطوير وتحسين علاقات الجالية بالإدارة المغربية بتقريبها منهم والارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها لهم بالداخل أو من خلال السفارات والقنصليات.

في هذا الصدد، وهذه هي الغاية من عقد هذا الاجتماع، أظن أن المناسبة مواتية لنضع على أنفسنا مجموعة من التساؤلات ونحاول أن نجيب عليها بكل صراحة ووضوح:

♦ ماذا أنجزنا مما التزمنا به في البرنامج الحكومي لتطوير الأداء العمومي خدمة لشؤون مغاربة الخارج؟

♦ هل تم ذلك في إطار من التنسيق والانسجام بين مختلف المتدخلين؟

♦ هل سخرنا كل ما لدينا من وسائل وطاقات لتحقيق التزاماتنا ووعودنا؟

♦ ما هي الصعوبات والإكراهات، الداخلية منها والخارجية، التي قد تكون حالت دون تنفيذ البعض من هذه الالتزامات؟

♦ هل لدينا تصور استشرافي لعلاقة مغاربة الخارج مع وطنهم الأصل وما هي استراتيجيتنا في تدبير شؤونهم مستقبلا؟

بطبيعة الحال، تم اتخاذ عدد مهم من الإجراءات والمبادرات من طرف الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة والقطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية وقد توزعت هذه المنجزات بين ما هو اجتماعي وثقافي وتربوي وديني وقانوني وقنصلي واقتصادي – تنموي. وقد كانت لي فرصة عرض حصيلة هذه المنجزات بشكل مفصل يوم 8 ماي 2013 بمجلس المستشارين في معرض جوابي عن الأسئلة المتعلقة بأوضاع المغاربة المقيمين في المهجر حيث تعهدت حينها باسم الحكومة بمجموعة من الالتزامات أظن أن كثيرا منها لم ينجز بعد وهي، للتذكير، كما يلي:

♦ **على المستوى الاجتماعي**، إحداث صندوق وطني للتضامن والحماية الاجتماعية لمواطني المهجر المعوزين والذين لا يتوفرون على حماية اجتماعية بدول إقامتهم أو

أثناء مقامهم بأرض الوطن وكذا توسيع نطاق نظام المساعدة الطبية "راميد" ليشمل المغاربة المعوزين الذين لا يستفيدون من نظام التغطية الصحية ببلدان إقامتهم.

♦ **على مستوى تشجيع الاستثمارات،** تحسين آليات ومساطر صندوق تمويل استثمارات مغاربة العالم "MDM Invest"

♦ **على مستوى تفعيل مقتضيات الدستور،** ضمان مشاركة سياسية فعلية وتمثيلية وازنة لمغاربة الخارج في المؤسسات الاستشارية الدستورية، وذلك بمناسبة مراجعة القوانين الانتخابية والقوانين المنظمة للمؤسسات القائمة، وكذا إعداد القوانين المنظمة للمؤسسات الجديدة.

♦ **على المستوى الإداري،** تطوير البوابة الإلكترونية www.consulat.ma لتشمل نظام المواعيد وخدمات إدارية أخرى وتحسين الاستقبال وتطوير الخدمات الإدارية خلال المقام الصيفي بالمغرب.

كما أن هناك التزامات أخرى واردة في البرنامج الحكومي للفترة 2012-2016 لم يتم تحقيقها بشكل كامل، وهي تحظى بالأولوية في مطالب مواطنينا بالخارج، أذكر من بينها على وجه الخصوص :

♦ **في المجال الثقافي،** بلورة سياسة ثقافية ملائمة ومتناسقة تستجيب لحاجيات مغاربة العالم وإحداث 10 مراكز ثقافية بدول المهجر في أفق نهاية سنة 2016.

♦ **في المجال التربوي،** تطوير وتنويع وتوسيع برامج تعليم اللغات العربية والأمازيغية للأطفال المغاربة بالخارج.

♦ **في المجال القنصلي،** تعزيز توسيع شبكة المراكز القنصلية وعصرنة بنياتها وتحديث أداؤها وتقريب خدماتها.

♦ **في المجال الاجتماعي،** بلورة برامج خاصة بمواكبة المسنين والمتقاعدين.

إن قناعتني الشخصية هي أن ما تم تحقيقه لحد الآن، رغم أهميته، يظل غير كاف سواء بالنسبة لما يريده جلاله الملك ونطمح إليه جميعا من خير لمواطنينا المقيمين بالخارج، أو في مواجهة ما أصبحنا نستشعره من تنام للتحديات التي تطرحها سياسات الهجرة والاندماج في عدد من دول الإقامة، ومن تعدد وتشعب الرهانات المتصلة بتوطيد الصلة بين الأجيال الجديدة لمغاربة العالم وبلدهم الأصل، وضمان مشاركتهم الناجعة في بناء مغرب المستقبل.

إننا مطالبون، أكثر من أي وقت مضى، إن أردنا النجاح في رفع التحديات وكسب الرهانات المطروحة، بالعمل جميعاً، يداً في يد، برؤية موحدة وخطة عمل منسقة، لتحقيق ما التزمنا به اتجاه مواطنينا واتجاه ملكنا في إطار هذا الورش الاستراتيجي والحيوي ضمن مشروعنا المجتمعي.

وكلي ثقة في السيد الوزير الوصي على هذا القطاع، وفيكم جميعاً كل حسب مسؤوليته، للمضي قدماً في إتمام ما شرع في إنجازه، متمنياً صادقاً أن نكون قد أصبنا الهدف من خلال مأسسة هذه اللجنة وتنظيم مهامها وأعمالها حتى تكون الأداة الأمثل والآلية الأنجع لتطوير أدائنا الحكومي والنهوض بسياستنا العمومية لحسن تدبير شؤون وقضايا مغاربة العالم بالداخل والخارج.

ولا تفوتني هذه المناسبة، لأتمنى لمواطناتنا ومواطنينا بالخارج العائدين إلى المغرب خلال هذا الصيف سفراً ميموناً ومقاماً طيباً ببلدهم الأصل، وهي مناسبة أدعو من خلالها مجدداً السادة الوزراء للسهر على اتخاذ كل التدابير الضرورية للرفق بالخدمات المقدمة لفائدة مغاربة العالم من طرف الإدارات المغربية ومصالحها الخارجية تماشياً مع العناية الخاصة التي يوليها جلالة الملك لعملية العبور.

وقفنا الله جميعاً لما فيه خير وطننا وصلاح مواطنينا بالداخل والخارج، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته